

## التنظيم الاجتماعي للأسرة الجزائرية - بين الوظائف المتغيرة وملامح التغير -

د.أحمد عبد الحكيم بن بطوش - جامعة باتنة 1 - الجزائر

### Résumé :

*A partir de la règle sociale qui confirme que la famille algérienne réalise son équilibre à travers l'intégration des rôles de leurs membres et l'organisation de ces différentes fonctions, donc, elle assure sa continuité. La question s'applique à la famille algérienne qui était indépendante, elle comptait sur la production et accomplissait de multiples fonctions sociales comme: la socialisation, donner le statut et fournir l'orientation religieuse, le divertissement, la compassion, l'amour et la protection. Mais la famille algérienne s'est détournée et a répondu à un changement graduel de ces fonctions et le transfert de certains d'entre eux, aux établissements dehors de la famille, en raison de l'apparition des villes, l'épanouissement du champ de la vie urbaine, la migration de la campagne à la ville, surtout pendant les années quatre- vingt dix (la décennie noire), et la diffusion de l'enseignement par l'application de la politique de l'éducation qui porte le slogan de l'obligation et la gratuité de l'enseignement et aussi l'entrée de la femme dans le domaine du travail. Ainsi que les disparités économiques et d'autres changements.*

### الملخص :

انطلاقاً من القاعدة الاجتماعية التي تؤكد بان الأسرة تحقق توازنها بتكامل أدوار أعضائها وتنظيم مختلف وظائفها وبالتالي تضمن استمراريتها، والمسألة تنطبق على الأسرة الجزائرية التي كانت في زمن قريب مكنتية بذاتها وتعتمد على الطابع الإنتاجي وكانت تهض بوظائف اجتماعية متعددة كالنشطة الاجتماعية ومنح المكانة والتوجيه الديني والترفيه والتعاطف والمحبة والحماية، إلا أن الأسرة الجزائرية انساقت واستجابت في نفس الوقت لتغير تدريجي لهذه الوظائف وانتقال بعضها إلى مؤسسات ومنظمات خارج نطاق الأسرة، بفعل نشأة المدن وانتشار مجال الحياة الحضرية والهجرة من الريف إلى المدينة خاصة في سنوات التسعينات (العشرية السوداء) وانتشار التعليم بفعل تطبيق السياسة الوطنية للتعليم التي تحمل شعار إجبارية ومجانية التعليم، وكذا دخول المرأة إلى ميدان العمل إضافة إلى التباين الاقتصادي وتغيرات أخرى.

## أولا- التنظيم الاجتماعي للأسرة الجزائرية الحديثة:

الأسرة الجزائرية المعاصرة فقد تعرضت لتأثيرات السياسة الاستعمارية الفرنسية وللمتطلبات التنموية الحديثة التي خاضتها الجزائر بعد الاستقلال جعلتها تعيد هيكلة بنيتها الاجتماعية حسب ما تمليه الظروف الجديدة للمجتمع الجزائري، فقد مست هذه الهيكلة مستويين في البناء العائلي، يتعلق المستوى الأول بالعلاقات الاجتماعية وما نجم عنها من تحول في دوائر القرابة، بينما يتعلق المستوى الثاني بالنقطة الاجتماعية لاستراتيجيات الزواج. إن هذه الهيكلة ما هي إلا تعبير عن تغير سوسيوثقافي في البناء الأسري الذي استجاب للأسباب التاريخية وللمتطلبات التنموية. ولعل أهم مطلب تنموي أكسب تأثير واضح في هذا البناء هو عملية التحضر، التي أفرزت أنماط معيشية جديدة في الحياة الأسرية، وما انتشر الفردانية والاستقلال المادي في الأسري إلا دليل قاطع على زوال روح التضامن ضمن البنية التقليدية، وفي المقابل ظهرت الشخصية القاعدية للفرد الجزائري المشبعة بروح المواطنة من حيث أنه فاعل اقتصادي ضمن السيرورة التنموية وهذا ما تميزت به البنية الجديدة للأسرة الجزائرية. فالتغير الحاصل على المستوى الاجتماعي خلق ازدواجية الأدوار على مستوى البنية الأسرية، فالابن البالغ له دور في أسرته ودور في عمله وهذا ما يميزه عن والده بعمل مرموق ومستوى تعليمي لائق وبموقف سياسي. كما استجابت البنت، الفتاة، المرأة لشروط التنمية، فالشعور بروح المواطنة وممارستها لحقوقها جعل وضعيتها الاجتماعية في البناء تتغير، وسمحت لها بإدلاء آراءها واتخاذ مبادرات وتسيير حياتها بنفسها وهذا بدون ما يكون هناك تعارض مع أسرته<sup>1</sup>.

فهذا التحول في البنية الأسرية أحدثته مكانة الأفراد في المجتمع التي منحت للأسرة هيكلة جديدة، فالترقية الاجتماعية والنجاح الاقتصادي الذي يناله الفرد يتعدى تأثيره في الأسرة، وهذا عكس ما كانت تتصف به بنيتها التقليدية، حيث كان العيش والكيان الشخصي من الأسرة وعن طريقها، لأجلها، لا سيما وأن الأرض كانت من خلال هذه البنية تحقق التضامن العائلي والإنتاج الاقتصادي.

وحسب الدراسات السوسولوجية التي تناولت خصائص الأسرة الجزائرية، فإنها أكدت أن هذه الأخيرة ما زالت تحافظ على بعض القيم الخاصة بالبنية التقليدية بسياقها الريفي والحضري، كاحترام الأب والتشبث بالأصول، ممارسة التعاون الأسري وروح الأسرة الكبيرة، في حين تجد هناك ضياع بعض الخصائص مثل انقسام الإرث، تماسك الاقتصاد العائلي، روح الجماعوية (Communautarisme) والزامية الفصل بين الجنسين<sup>2</sup>.

وَحاليا أصبحت بنية الأسرة الجزائرية غير مستقرة ولقد تحولت وانفجرت إلى عدة أشكال، وذلك راجع لما عرفه المجتمع الجزائري من تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، كان لها أثر كبير في العائلة الجزائرية التي لم تطع بطابع التحولات السريعة التي حدثت في الهياكل السياسية والاقتصادية وخاصة التصنيع السريع، بل أن تطور الأسرة يسير سيرا بطيئا جدا لا يمكن حسابه إلا على مر الأجيال ومن هذا التغير ظهرت عدة نماذج للبنية الأسرية، وهذا ما يؤكد أن بنية الأسرة الجزائرية ما زالت في المرحلة الانتقالية وبالتالي يمكن دراسة بنيتها وفق سيرورة ثانية وهي إعادة الهيكلة من جديد، ولعل أهم مثال يوضح سيرورة التفكيك وإعادة التركيب في العائلة الأبوية هي الظروف الأمنية وتعديل بنية الاقتصاد الجزائري، ونقص وصعوبة الحصول على السكن لسنوات هي أسباب أعادت تشغيل ميكانيزمات التماسك الأسري من جديد .

وبمرور الأزمنة تطور المجتمع وظهرت إلى الوجود الأسرة الحديثة أو الأسرة الزوجية، ويتكون هذا النوع من الأسر من الأب والأم والأطفال، والسلطة في هذه الحالة غير محددة تبعا للأدوار الحديثة المنقسمة بينهم نتيجة للتعاون الذي يحدث بين الأب والأم بعدما كانت هذه الأخيرة لا سلطة لها وكانت مسؤولياتها محدودة في العمل داخل البيت وتربية الأطفال ورعاية أفراد الأسرة بما فيها الأقرباء والكبار، أما دورها في الأسرة الحديثة فقد تغير، حيث أصبحت تمارس كل نشاطات الأسرة داخل البيت وخارجه.

حيث يتفق الجميع على أن تحديد أولويات الأبوين هو خط فاصل ما بين الأداء العادي والأداء المتميز، وليس هناك اخت-لاف في وجهات النظر حول أهمية هذه الفكرة

من حيث المبدأ لدى غالبية أفراد مجتمعاتنا، إلا أن عالم التطبيق وميدان السلوك يشهد تباينا ملحوظا في كيفية تطبيق هذه الأولويات ومراعاتها عمليا<sup>3</sup>.

وبالرغم من تحول الأسرة الجزائرية من الطابع التقليدي إلى الطابع العصري والحديث إلا أن تماسكها وتشابكها بروابط القرابة والتضامن العائلي لازال لم يتغير وبقي مثلما كان عليه في الكثير من الجوانب.

لكن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ليست على مستوى واتجاه واحد وإنما تختلف من قطر إلى قطر ومن منطقة إلى أخرى، ومع هذا فإن الأسرة تشابه من حيث أصولها وتكوينها؛ إذ تستمد ثقافتها من التراث العربي الإسلامي، ولذلك نجد سمات مشتركة بين الأسرة في الجزائر العاصمة وفي الأوراس وفي الهضاب وفي الصحراء أو غيرها من مناطق القطر الجزائري، وتعد الأسرة النووية هي الشكل السائد في هذا المجتمع، بينما يتضاءل عدد الأسر الممتدة كلما اتجهنا من الريف إلى المدينة، والنسب كما أسلفنا الذكر هو عن طريق الأب، والعلاقة فيها حتى وقت قريب لازالت في كثير من المناطق تتميز بالعصبية القبلية، والتي أخذت تضعف شيئا فشيئا، في حين تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، حيث أصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة تقوم بجزء منها، "وتغيرت اتجاهات الشباب نحو عدد كبير من القضايا داخل الأسرة وخاصة ما تعلق بعادات وتقاليد الزواج وتكاليفه، فضلا عن تغير السلطة الأبوية وانحصارها، إذ أصبح للمرأة نصيب في المشاركة في القرارات الأسرية، بل حتى المشاركة السياسية وخروجها للعمل...<sup>4</sup> كل ذلك لم يأت على سبيل الصدفة وإنما لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها.

وبالرغم من أن معظم المؤشرات التي جاءت في العديد من الدراسات والتي أشارت إلى أن الأسرة الجزائرية قد تغيرت بنائيا ووظيفيا تحت ظروف التحضر والتصنيع وغيرها إلا أن الأسرة الجزائرية النووية لا تزال مرتبطة عاطفيا واقتصاديا واجتماعيا بالأسرة الأصلية وإن استقلت عنها في السكن، وبذلك يصعب أن نطلق على الأسرة الجزائرية النووية الجديدة، أسرة نووية مستقلة كل الاستقلال، كما هو موجود في المجتمعات المتقدمة "لكن ونتيجة

للصراع الخطير الذي تعرضت له الأسرة الجزائرية وتزداد تعرضاً له يوماً بعد يوم، والمتمثل في صراع القيم، والذي بدأ يتسع مجاله مع التطورات التقنية ووسائل الإعلام والاتصال، فإن الأسرة الجزائرية متجهة اليوم للعيش في أزمات حقيقية على مستوى الصراع القيمي مقابل تدني نوعية التعليم وازدياد متطلبات الحياة اليومية مع ضعف القدرات المادية على تلبيتها، فضلاً عما ينتظر المرأة من تعقيدات وأدوار جديدة سواء داخل مجال الأسرة أو خارجه<sup>5</sup> حيث لعبت العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية دوراً واضحاً في تغيير النسق والبناء العائلي في الجزائر، خاصة وأن الأسرة الجزائرية هي في حالة تحول مستمر من أسرة ممتدة إلى أسرة نوية وذلك لضرورة إيفاضها الواقع المعاش وتفرضها أيضاً تطور الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي لا تتلاءم مع طبيعتها، بل تتفق وتتلاءم مع طبيعة الأسرة النووية.

إن نسبة النمو الحضري في المجتمع الجزائري بمقارنته إلى سنوات الاستعمار هو الآن في تزايد مستمر، إذ بلغت في سنة 1886: 8 %، 1906: 10 %، 1926: 13 %، 1936: 16 %، 1956: 21 %، 1977: 41 %، وكل هذا جاء بفضل سياسة التوازن الجهوي الذي تبنته القيادة الجزائرية عام 1966.<sup>6</sup>

وتفسير هذه الظاهرة أي سرعة التحضر راجع للظروف المعيشية المتوفرة في الوسط الحضري، من توفير للمراكز التعليمية والتربوية، ومراكز مختلف الخدمات، كما أن الانخفاض التدريجي الذي طرأ على حجم الأسرة الجزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى يومنا هذا حسب الدراسات السوسولوجية يرجع إلى:<sup>7</sup>

1- التغيير الإرادي أحياناً واللاإرادي أحياناً أخرى للعائلة الجزائرية من الممتدة إلى النووية، مما دفع هذه الأخيرة إلى عدم إعطاء المجال إلى الأقارب بالسكن أو الإقامة معها في بيت واحد، وهذا يعني أن الأسرة الجزائرية النووية قد استقلت عن أقاربها في مضار السكن المعيشي. وحسب نتائج البحوث السوسولوجية ترتفع نسبة الأسر النووية كلما قلت أزمة السكن في المجتمع الجزائري.

2- رغبة الأسرة الجزائرية في تطبيق طرق تحديد وتنظيم النسل، رغبة منها في تحديد عدد الأطفال، وذلك تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا نتيجة للوعي الاجتماعي والثقافي الذي عرفته المرأة الجزائرية خاصة.

3- قلة نسبة تعدد الزوجات في المجتمع الجزائري، وشيوع النظام الأحادي للزواج الذي لعب دورا لا يستهان به في التقليل من حجم الأسرة وتغيير تركيبها السوسولوجي.

كما أن أهم الفوارق بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة، بمعنى الفوارق بين الأسرة الجزائرية الحديثة المتطورة والأسرة الجزائرية التقليدية الممتدة، هي أن الأسرة النووية: "هي أسرة صغيرة الحجم تتكون على العموم وفي معظم الحالات من الزوج والزوجة والأطفال الذين لا يتجاوز عددهم عموما أربعة أو خمسة، أما الأسرة الممتدة فهي أسرة كبيرة الحجم، حيث أنها تتكون من الزوج والزوجة والأطفال الذين يتجاوز عددهم في مجمل الحالات 8 أو 12 طفلا، وضاف إلى ذلك الأقارب الذين يسكنون مع الأسرة الأصلية في بيت واحد"<sup>8</sup>.

ويخيم الجو الديمقراطي على الأسرة النووية وذلك لعدة اعتبارات، منها تساوي منزلة الزوج مع منزلة الزوجة، وذلك بفضل المستوى الثقافي العلمي الذي تحصلت عليه المرأة في هذه السنوات، إذ تحسنت وضعيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الوضعية التي كانت عليها، بينما يسود الجو الديكتاتوري على الأسرة الممتدة، إذ أن الأب يحتل منزلة اجتماعية أعلى بكثير من منزلة الأم، وغالبا ما ينفرد في اتخاذ القرارات والإجراءات اتجاه شؤون الأسرة والأولاد، ومما يزيد في ديمقراطية الأسرة النووية عدم تعرض الزوج ولا حتى الزوجة إلى القيود التي تفرضها عليهما سلطة الأقارب، كسلطة الجد أو الأخ الأكبر أو العم أو الخال...، هذه السلطة كانت تقرر في كثير من الأحيان مصير ومستقبل الأسرة الممتدة سابقا، كما أن الزوجة في الأسرة النووية لا تحكم من قبل والدة زوجها ولا تخضع لإرادتها، كما كانت عليه في الأسرة الممتدة سابقا، وأن علاقة الزوج مع زوجته أقوى بكثير وعلى درجة كبيرة من الصلابة والمتانة من علاقة الزوج بزوجته في الأسرة الممتدة.

وهذا ما يجعل الأسرة النووية تتعرض إلى فقدان الطابع المميز لبعض العادات والتقاليد والقيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة وتماسك الأسرة الممتدة.

"ومن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية التقليدية نتيجة لظهور مظاهر التحضر والعصرنة والتحولت الاقتصادية الكبرى، حيث أنه بدأ أبناء الأسرة الممتدة في القيام ببناء مساكنهم مستقلين بذلك عن بيوتهم الأصلية، وهذا مما أدى بالضرورة على انخفاض الأجيال الذين يعيشون في الوحدة السكنية من ثلاثة أجيال إلى جيلين أو جيل واحد في بعض الأحيان<sup>9</sup>."

وفي ظل هذه التحولات يجب على الأسرة الجزائرية التصدي والتعامل مع هذه التحولات، محاولة منها استيعاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية... الخ، كما انه على الأسرة الجزائرية الحديثة أن تعمل جاهدة على تطبيق وظائفها على أحسن وجه، وذلك عملا على استقرارها وسلامتها وبالتالي استقرار المجتمع ككل.

## ثانيا- الخصائص السوسولوجية للأسرة الجزائرية الحديثة:

### 1. التحول نحو نمط الأسرة النووية:

تتأثر الأسرة في المدينة بشكل عام بمختلف التغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تشهدها المدينة، وفي ظل التبدلات والتغيرات التي طالت المجتمعات الحضرية المعاصرة، حيث أصبحت الأسرة الحضرية تأخذ النمط النووي، الذي يتكون عادة من الزوج والزوجة وأبنائهم.

وقد صاحب هذا التحول تغير وظائفها مما جعلها تتمتع بالاستقلالية المالية والوظيفية فتغيرت من حيث:

- الشكل.

- الحجم.

- الوظائف.

- التنظيم الداخلي.

- التخطيط والاتفاق العائليين.

- أنماط الاستهلاك وانتشار النسق التكنولوجي.

- نمط العلاقات الاجتماعية والمهنية، ومحدودية نطاق شبكة علاقاتها القرابية.

## 2. الفردانية:

إنّ التحول الذي طرأ على الحياة الحضرية بكل أبعادها وتجلياتها الاجتماعية والاقتصادية، جعل النسق القيمي والثقافي للمنظومة الاجتماعية يتغير نحو الانقسامية والتجزئية، وكل ذلك جعل من الفرد الحضري يتمتع بنزعة فردانية، لأنه أصبح يبحث دائماً عن الاستقلالية في توجيه علاقاته الاجتماعية، فظهرت أشكال جديدة من السلوكيات والأنماط الحياتية الحضرية، حيث تغير نمط الأسرة كما أشرنا سابقاً نحو الفردانية، أو ما يعرف بالجمعية الفردية المنظمة، مما جعل الفرد مضطر تحت تأثير الضغوط الحياتية في المدينة، إلى تكوين أنواع جديدة من الالتزامات، من شأنها أن تؤثر على شكل الأسرة ووظائفها فيغلب الطابع الفردي الاستقلالي، في مختلف مجالات المشاركة الاجتماعية الحضرية.

## 3. سيادة العلاقات الثانوية وانتشار العلاقات الطوعية:

يرى علماء الاجتماع بأن الظواهر المنتشرة في مجتمع المدينة يرتبط بها الكثير من الظواهر الأخرى. لعل أهمها سيادة العلاقات الثانوية، والتي تنسم هي كذلك بالسطحية والانقسامية.

وفي هذا السياق نجد ابن خلدون من السابقين الذين اهتموا بدراسة العلاقات الاجتماعية، واختلاف نسق القيم داخل المجال الحضري، وذلك عند تعرضه لمعالجة المدن والظواهر المرتبطة بها، بحيث يرى بأن المجتمعات الحضرية قد عبرت مرحلة البداوة، وانتقلت إلى مرحلة التحضر، وبعدها كان شغلها الشاغل هو الحصول على الضروريات أصبحت تبحث عن الكماليات، وتتفنن في أعمالها وخاصة في الميدان الصناعي والعلمي، فاتسعت



شبكة علاقات أفرادها حيث أصبحت متشابكة ومتداخلة، لأن الفرد البدوي يعيش في مجتمع صغير وعلاقاته محدودة، بينما يعيش الفرد في المدينة في مجتمع واسع النطاق، كثير العدد له مشاكله ووظائفه الكثيرة والمتنوعة في جميع الميادين، كما أنّ الحياة الحضرية نفسها لدليل على تطور أشكال الحياة وتقدمها في جميع الميادين الاجتماعية، السياسية والعلمية والصناعية والاقتصادية والعمرانية، ولذلك تصبح أعمال الفرد الحضري معقدة ومركبة تركيبة علاقاته الواسعة.

وبالتالي أصبحت العلاقات الاجتماعية الجديدة (البديلة) وسائل ضرورية لتحقيق الأهداف الشخصية، والتي تتصف عموماً بالرشد والعقلانية وأكثر بعداً عن العاطفية والانفعالية. كما أنّها تشكل في سياق انضمام الفرد واندماجه في الحياة المهنية، أو الثقافية أو الاجتماعية بصفة عامة. ومع تزايد حجم المجتمع الحضري وزيادة كثافته السكانية وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي، واللاتجانس والتغير أصبح هذا الأخير يتصف بمجتمع الروابط الطوعية والجماعات الاختيارية، سواء على مستوى المهنة كما أشرنا سابقاً أو الهوية أو على مستوى الموطن الأصلي، أو الديانة أو على مستوى السن أو الجنس، في كل الأحوال يجد الفرد الحضري نفسه دائماً في البحث عن علاقات اجتماعية جديدة تتماشى مع ظروفه ومتطلباته الحياتية الحضرية المتجددة.

وقد خلص ويرث (Wirth) إلى أنّ ما يميز حياة المدينة ضعف الروابط القرابية والحيرة وتضاؤلها، ونتيجة لذلك تظهر المنافسة. وميكانيزمات الضبط الرسمي لتحل محل روابط التضامن والعلاقات الأولية القرابية التي كانت سائدة من قبل، ويمكن تفسير ذلك إلى التطور الصناعي وتوسع شبكة الأنشطة التجارية في المدينة، وسرعة استيعاب سكانها للمفاهيم، والقيم الثقافية والاجتماعية السائدة، وبذلك أصيبت الروابط والعلاقات التقليدية (القرابية) بالتمزق والتصدع وحلت محلها علاقات اجتماعية خارجية تقوم على مبدأ المصلحة المشتركة والاعتمادية المتبادلة.

## 4. ضعف شبكة العلاقات القرابية:

إنّ النظام القرابي في المجتمع التقليدي يتولى كل المهام الاقتصادية والاجتماعية للفرد، مما يساهم في اعتماد هذا الأخير عليه، نظرا لما يوفره له من الاطمئنان النفسي والتكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى كونه مصدر النفوذ والسلطة الاجتماعية، فتتحدد مكانته في جماعته القرابية.

في نفس السياق تؤكد - لوسي مير - مفهومين انتشر استعمالها في أمريكا في مجال نمط العلاقات الاجتماعية في الجماعات القرابية وهما المكانة والدور، ويؤكد الكثير من الباحثين أن الإنسان قد شغل عدة مكانات قد تكون كلية وإما مرتفعة أو منخفضة نسبيا مقارنة مع غيره من أعضاء المجتمع، وهي تحدد نمط العلاقات التي قد شغلها مع المجتمع الذي يتعامل معه وينتظم داخل أطره القيمية والمعيارية والقانونية.<sup>10</sup>

وإن أهم ما يميز حياة المدن هو الانفصال المجالي والحراك التنقلي في الوسط الحضري، الذي ينتج بدوره أدوار وعلاقات جدلية، والتي تخضع لمعايير الضبط الاجتماعي، والذي يشمل جميع درجات التفاعل الاجتماعي في المجتمع الحضري، حيث يهدف عامة إلى حمل الأفراد على القيام بأدوارهم وفقا لتوقعات الجماعات الحضرية التي ينتمي إليها، مما جعل الفرد الحضري يفقد الحاجة إلى العلاقات الأولية القرابية، ويميل إلى الاستقلالية المجالية وحتى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة عامة.

## 5. ضعف علاقات الجيرة:

يرى "بارك" Parc "أحد مؤسسي مدرسة شيكاغو أن جماعات الجوار في البيئة الحضرية، فقدت ما كان لها من مغزى في الأشكال البسيطة والتقليدية في المجتمع.

أي أن الحياة الحضرية في تصور "بارك" أضعفت العلاقات الوطيدة بين الأفراد، التي كانت سائدة في الجماعات الأولية، وقضت على النظام الأخلاقي الذي كان يدعمها ويظهر ذلك خلال الإطاحة بالروابط المحلية، والتأكيد على علاقات الاستقلالية بين الجيران.

كما يؤكد ويرثقائلا "إذا رجعنا إلى المدينة نجد أن مصطلح الجوار يكاد يحمل معنى واحد وهو التقارب الفيزيقي في معظم الأحيان، لأن طبيعة العلاقات الحضرية التي تتكسي صبغة الشخصية والسطحية في الأحياء المأهولة، راجع أساسا إلى خصوصية الحياة الحضرية والتي تفرض هذا النوع من العلاقات"<sup>11</sup>.

وفي دراسات ويرث عن وصف الجيرة في المجتمع الحضري، قارن هذا الأخير بين الجوار في الريف والمدينة، حيث أكد أنّ الأفراد في الريف يتقاسمون خصوصيات حياتهم، أين يخضع الفرد لسلطة الجماعة على حساب رغباته الفردية، والجوار أو التضامن الجوّاري التقليدي يكون بدون مقابل ولا تفكير حيث اتسمت هذه العلاقات بالتعاون، الحماية، المودة، الإخلاص، التفاعل.

أما في المدينة، فالعلاقات الجوّارية مبنية أيضا على أساس المساواة، لكن بدون مسؤولية في محل الإقامة أو المشاركة في الحياة الجماعية، فليس من الضروري أن يلتقي الجيران كل يوم، وهناك حتى من لا يعرف جاره فالمجاورة عموما مبنية على التقارب الفيزيقي المكاني وهي غير كافية لشعور الأفراد بإحساس الجيرة.

وهناك من يرى أنه من الممكن أن تأخذ شكل الجماعة الأولية عند الضرورة الوظيفية، كالأزمات أو أثناء المشكلات والحاجات المحلية المشتركة، أو أثناء بحث الأفراد عن علاقات بديلة نتيجة ابتعادهم عن علاقات القرابة أو الزمالة في العمل، فإنهم أمام خيارين إما إقامة أو توطيد علاقات الجيرة أو الانصراف تماما عن الدخول في العلاقات مع الآخرين، ولتفسير ذلك هناك عدد من الاعتبارات:

- إن مسؤوليات مواجهة الحاجات والمشكلات المحلية للمجاورة تلقى في المدن والمراكز الحضرية الكبرى، على عاتق تنظيمات أخرى تعلو المستوى التنظيمي للمجاورة، كما أنّ ولاء ساكن الحضر لجماعات سلالية أو دينية أو طبقية أو إيديولوجية والتي قد تمتد لتستوعب المدينة بأسرها أمر من شأنه أن يفتت تلك الوحدة التقليدية لجماعات الجيرة في اهتمامها بمسائل أكثر محلية.

- إن الجوار المكاني للأقارب وزملاء العمل، أمر غير متوفر أو متاح غالبا في المدن الكبرى إلا لمجرد الصدفة، حيث تلعب قوى السوق والمنافسة في مجال الاسكان، دورا واضحا في تشتت هذه الجماعات فيزيقيا، ومن ثم لا تجد علاقات الجوار ما يدعمها من علاقات أخرى كالقراية أو السلالة.
- إن من أيسر الأمور بالنسبة لسكان الحضر أن يجد ما يجعله غير مرتبط بالضرورة بجماعات الجيرة، حيث يتيح تعدد جماعة المصلحة والروابط الثانوية وتنوعها في البيئة الحضرية، فرصة أوسع للتفاعل ولتدعيم الروابط الوثيقة بالآخرين خارج الحدود المحلية للمجاورة، لذلك فإن الافتقار الواضح للروابط المحلية بين الأفراد، من شأنه أن يقضي على الطابع الأولي والشخصي لعلاقات جماعات الجيرة في مجتمع المدينة.

#### 6. أقول المفهوم التقليدي لجماعات الأصدقاء:

اتفق علماء الاجتماع أن جماعات الأصدقاء، تتميز بنمط العلاقات الاجتماعية الأكثر تعقيدا من علاقات القرابة وعلاقات الزمالة والجوار، فالفرد له كل الاختيارات المستقلة عن جماعات العمل والقرابة والجيرة في تحديد جماعات أصدقائه، ولقد استوعبت النظرية الحضرية عددا من المواقف المتباينة لعلاقات الصداقة في المدينة، بحيث هناك من يؤكد زوال علاقات المودة الحالية من المصلحة والمنفعة الذاتية، كما أن الفرد الحضري رغم ما يقوم بينه وبين الآخرين من معاملات واحتكاك مستمر وغير منقطع، إلا أنه نادرا ما يتفاعل معهم على مستوى شخصي ليجد نفسه في النهاية وحيدا بلا أصدقاء.

وفي الجانب المقابل هناك من يرى، أن جماعات الأصدقاء في المدينة شأنها شأن الجماعات الأولية الأخرى، بل ربما تسودها علاقات المحبة والروابط الشخصية، لأنها تنبثق عن ثقافات فرعية متميزة ومتجانسة، ولأن فرصة الاختيار في مجالها أكثر اتساعا ووفرة.

إضافة إلى ذلك هناك من يعتبر الصداقات التي تنشأ بين ساكني المدينة لها دور بالنسبة للدعم المادي والمعنوي المتبادل بينهم، غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الصداقة في المدينة لم تتأثر بالحضرية، حيث تختلف طبيعة وأشكال الصداقات في الحضر عنه في الريف، خاصة بعدما انتشرت شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الالكترونية ووسائل

الإعلام الجديد في المجال الحضري، وأتاحت فرص كثيرة لتكوين جماعات الأصدقاء، فالملاحظ أنّ جماعة الأصدقاء في المجتمع الحضري أكثر تشتتا واتساعا من الناحية الجغرافية والمجالية، كما أن تغير مفهوم محلية المجتمع الحضري وفقدانه لارتباطه بالقيم والمعايير والنظم الاجتماعية المتجانسة، أتاح الفرصة لتغير مفهوم الصداقات والتي تجاوزت حدود الجوار المكاني أو القرابي، وهذا يعني أن السياق الاجتماعي والعاطفي الذي تنمو فيه العلاقات الاجتماعية، أو تدعيمها تكون أكثر اتساعا وتنوعا في المناطق الحضرية، ومن ثم فمن المتوقع أن تعكس جماعة الأصدقاء هذا التنوع بدرجة ملحوظة.

### 7. التنقل والحراك الاجتماعي:

إنّ ما يميّز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وتعدد النشاطات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية، وزيادة الطلب على الخدمات، جعل الفرد الحضري في حالة منافسة على المكانة لتحقيق متطلبات الحياة الحضرية، كما أنّ طبيعة الحياة تتطلب قدرا كبيرا من التنقل الجغرافي للأشخاص والسلع والخدمات وحتى الأفكار. وبالتالي فهي تشجع باستمرار على تحقيق قدر أكبر من التنقل والحراك الاجتماعي.

### 8. خروج المرأة للعمل:

إن تحرر علاقات الجماعات القرابية وتعدد النظم الاجتماعية والاقتصادية في المدينة، جعل للمرأة موقع مميّز داخل البناء الأسري الحضري، وهذا موازاة مع سياسات الإنماء الاجتماعي والاقتصادي في المدينة، وما تفرضه هذه الأخيرة من متطلبات وتعدد حاجات الأسرة، إضافة إلى ارتفاع مستويات تعليم المرأة ومشاركتها في الحياة العملية والسياسية.

كما أن خروج المرأة للعمل أدى إلى حدوث تغيرات بنائية معتبرة في الأسرة الحضرية لاسيما تلك المتعلقة بالإنجاب، معايير الاختيار الزواج، الإنفاق، إدارة شؤون البيت مشاركة مع زوجها، المشاركة في تربية الأبناء. فأصبح الزوج مطالب بتقسيم المسؤوليات المنزلية ومساعدة المرأة في أدائها للمهام الأسرية، فكما يرى الباحثون في مجال الدراسات الحضرية، أن الاستقلالية الاقتصادية للمرأة في المدينة، جعلها تختار أنسب الأعمال التي

تقوم بها، باحترام رغبتها واختيارها الأسلوب الأمثل في تربية أبنائها، ورعاية شؤون منزلها إلى جانب إدارة وقتها وتنظيمه وإدارة ميزانية الإنفاق الأسري.

### 9. العزل المكاني:

يتميز مجتمع المدينة بالدينامية واللاتجانس، الأمر الذي قد يؤدي إلى عزل واضح ومتميز للجماعات والأنشطة والوظائف، حيث نجد أنّ مركز المدينة يشمل معظم الوظائف ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الحضري، مما يجعل القيمة الإيجابية لهذه المنطقة باهظة الثمن. إن التنظيم المكاني الذي يتصف عموماً بالعزل، جعل البناء الأيكولوجي للمجتمع الحضري يتحكم في تنقلات وحركة السكان، ويتيح لنا تفسير ديناميكية الحراك الثقلي وطبيعة مجتمع المدينة، خاصة أنّ سكان أي مدينة يميلون إلى صنع طابع اجتماعي وثقافي واقتصادي خاص بهم ويميزهم عن باقي الحضريين في مدن أخرى.

### 10. توفر الخدمات وظهور الثقافة الترويجية:

تمتاز المدينة بتوفر الكثير من المؤسسات الاجتماعية والعلمية والتعليمية كالمستشفيات والجامعات والمعاهد والمصارف التجارية، كما تنتشر في المدينة المرافق العامة والمسارح والفنادق والنوادي الرياضية والثقافية، مما يجعلها فضاءاً للترويج وقضاء وقت الفراغ، إضافة أنّ الفرد الحضري يتمتع بثقافة واسعة نظراً لاهتمامه بالتعليم، وكثرة المدارس والمعاهد والجامعات والمراكز الثقافية التي تولي اهتماماً خاصاً بالجوانب التعليمية والثقافية والاجتماعية والترفيهية والترفيهية في البيئة المدنية.

### 11. الفوارق الاجتماعية:

تظهر الفوارق الاجتماعية بشكل واضح في أنماط الإقامة ومستويات الدخل، الأمر الذي يجعل المدينة تنقسم إيكولوجياً إلى أحياء راقية وأخرى شعبية وأخرى عشوائية ولكل فئة أنماط معيشية معينة.

## 12. الحراك الاقتصادي وتنوع النشاطات التجارية والصناعية:

إنّ الحياة الحضرية في المدينة ترتبط بالصناعة والمبادلات التجارية، فمفهوم الحضرية اليوم أصبح يتناسب طرديا مع ثلاثية الصناعة والتجارة والوسائل التكنولوجية، لظهور المعرفة التنظيمية المعقدة كمظهر أساسي في الحياة الحضرية، وهي متغيرات وعوامل رئيسية أدت إلى تنوع أنماط الاستهلاك وظهور الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتجددة، التي يزيد عنها الطلب باستمرار في مجتمع المدينة. ويحدث الحراك الاقتصادي في المدينة تغيرات مورفولوجية وإيكولوجية وتنظيمية قد تأخذ الأبعاد الآتية:

- تركز الأنشطة التجارية والصناعية في مركز المدينة، بحيث نجد إحدى المدن تغلب عليها صناعات معينة بينما أخرى تهتم بصناعات مغايرة، وتصبح المنطقة التي تحتوي هذا النشاط منطقة مركزية لها تأثير في الحراك التنقلي للسكان كما أشرنا سابقا.

- تهتم المجتمعات الحضرية المعاصرة بعامل التنظيم لما له من أهمية بالغة في كل مستويات النظام الاقتصادي الحضري، ومن المفترض أن يعمل هذا التنظيم بشكل دقيق حتى يحقق المتطلبات الحضرية في المدينة.

- إنّ التوسع في الإنتاج الاقتصادي الحضري يؤدي إلى زيادة معدلات الحراك الجغرافي أو الفيزيقي من منطقة إلى أخرى أو من حي إلى آخر، ومن مجتمع حضري إلى مجتمع حضري.

- يترتب مما سبق وجود علاقة وثيقة بين الإنتاج الصناعي واستخدامات التكنولوجيا، الأمر الذي تستدعي ضرورة وجود برامج تدريبية للقوى العاملة وتأهيلها، لما طرأ على المجتمع الحضري من تخصص وظيفي وظهور المنظومة التكنو-اجتماعية، خاصة في سياق التحول نحو اقتصاد السوق وعولمة سوق العمل، حيث اقتحم النسق التكنولوجي أشكال التدريب والتأهيل المهني، والكفاية الإنتاجية والأمن الصناعي والرعاية الاجتماعية.

## 13. كبر حجم المجتمع وكثرة التجمعات الحضرية:

يتسم المجتمع الحضري بكبر الحجم، والكثافة السكانية العالية نتيجة عمليات التحضر وارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة، لما لها من خاصية الجذب إضافة إلى كثرة التجمعات الحضرية، واكتظاظها بالمباني والمؤسسات وتأخذ غالبا شكل الزيادة الرأسية والأفقية.

## 14. تنوع المهن التجارية والإدارية:

تعتبر المهن الرئيسية لسكان المدن هي الأعمال الإدارية والتجارية والصناعية، كما يشير الاقتصاد الموازي عدد من الأنشطة الهامشية في بعض أحيائها خاصة الشعبية منها، كما تفرض المدينة على السكان التقسيم المفرط للعمل والتنوع الشديد في النسق المهني، خاصة في مجالات الطب والهندسة والقانون والمحاسبة والإدارة.

## 15. انتشار النسق التكنولوجي والتعليمي:

إن ارتفاع مستويات التعليم في الأسرة الحضرية يؤدي إلى زيادة درجة مشاركة الأفراد في الحياة الحضرية والاستعداد لمطالباتها، وذلك بتعدد أنماط هذه المشاركة في معايير الإنجاز، الانتظام والامتثال للسلوكات الحضرية وأنشطة المنظمات المجتمعية، فضلا أن للتعليم مردود عملي مباشر للتعليم على المستوى الفردي والجماعي، والمتمثل في كفاءة اليد العاملة المتخصصة. فالتعليم وسيلة فعالة وأساسية لتهيئة الفرد وتزويده بأساليب العضوية الفاعلة في الحياة الحضرية، التي تقوم على الأهداف المشتركة والاعتمادية المتبادلة.

كما أن تعدد استخدامات التكنولوجيا في المدينة أحدث تحولات في هياكل الاقتصاديات والصناعات وأسواق العمل، حيث أن الزيادة السريعة في تنامي المعرفة العلمية والاكتشافات التكنولوجية ترفع احتمالية النمو الاقتصادي الحضري، وهذا بدوره يفرض على التعليم ضرورة مقابلة في طلب الاقتصاديات المتنامية. إضافة إلى أنه يضمن للفرد الحضري التدريب والتكوين في مجال الأدوات والأجهزة التكنولوجية، ومراكز المعلومات وأساليب تشغيلها واستعمالها ونظم إدارتها وسياستها وأهدافها.



كما أن انتشار النسق التكنولوجي في المدينة لم يقتصر على الوحدات التنظيمية والمؤسسات، وإنما تعداه إلى الاستخدامات اليومية في المنازل والمدارس والشوارع، خاصة تلك المتعلقة بشبكات التواصل الاجتماعي والمدونات الالكترونية التي ارتبطت بأحدث أجهزة التكنولوجيا في المجتمع الحضري.

### 16. إدارة الوقت:

في الواقع تعرف الحياة في المدينة ضغطا وتشاحنا كبيرا في أداء المهام والوظائف وتعدد الأنشطة، وكثرة الحركة والتنقلات الفردية والجماعية، إضافة إلى أن كل مؤسساتها تخضع لتنظيم زمني يطبق على جميع المشتغلين في نفس القطاع أو المجال، كل ذلك يجعل الأفراد يدركون قيمة الوقت وأهميته في أداء حاجاتهم ووظائفهم، فيخضعونه للتخطيط والبرمجة المناسبة لنمط حياتهم.

### 17. تنوع أنماط الاستهلاك:

تخضع أنماط الاستهلاك في المدينة للمعايير الثقافية واختلاف الديانات وتنوع المستويات التكنولوجية وأنماط استخداماتها، إضافة إلى تأثير الإعلام باختلاف مصادره ومضامينه والتي تعتمد على التأثير واستثارة الغرائز وتنشيط دوافع المستهلك، إضافة إلى تعدد وتنوع السلع المعروضة والأفكار المروجة وارتفاع مستوى الدخل الفردي، كل ذلك من شأنه أن يزيد في تعدد حاجات الفرد الحضري وتنوع ثقافته الاستهلاكية عكس الحياة الريفية التي تعتمد أنماطا استهلاكية عامة ومشاركة.

### ثالثا-حراك النسق القيمي وتغير بنية السلطة داخل الاسرة الجزائرية الحديثة:

إن العلاقة بينالنسق العام للقيم والأسرة هي مسألة جوهرية في تحديد مجال النمط البنائي للأسرة فيحالي الثبات والتغير، معتبرا أن نسق القيم يلعب دوره في درجة التحضر الكيفي لامتشكله هذه القيم من ضوابط وقيود على التأثيرات الصادرة عن التحضر وخاصة في تلكالمجتمعات التي تلعب فيها القيم دوراً بارزاً في تشكيل حياة الناس في معظم جوانبها ومختلف مكوناتها كالمجتمعات العربية.

وتمتاز القيم الأساسية في المجتمع بقدر من الرسوخ والاستقرار، ورغم مرونتها في بعض المجتمعات إلا أنها تبقى على قدرٍ من الاستقرار والثبات للقيم العامة عند معظم المجتمعات، أما عن علاقة الأسرة بهذا النسق القيمي فإن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الصغرى المسؤولة عن زرع هذا القيم في أفرادها وهي عملية تناسب طبيعة الأسرة، ويحدث التفاعل بين الأسرة النووية ونسق القيم من خلال تلك المعايير ومستويات السلوك التي يحددها نسق القيم كسلوك مرغوب فيه و يشكل الدين جزءاً هاماً فيها مما يجعل الأستقبل بها وتقوم بتنشئة أطفالها عليه، وإذا كان للأسرة إسهام في المجتمع إلزامها لأفرادها قياً معينة فإنها ، وبالقدر الذي تسلك منه الأسرة وفق نسق القيم تصبح الأسرة بذلك قاعدة أو أساسا متشابهة بفعل اشتراك أفرادها في المعايير القمية نفسها فإن لم يتحقق هذا التطابق فإن الأسرة تأخذ طابعاً مختلفاً حيث تظهر محاولات للتعديل من تلك القيم.

أما في الجزائر فأكدت عدد من البحوث والدراسات منها "المسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002"<sup>12</sup> على تحول في الأسرة الجزائرية من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية "المكونة من أبوين وابن أو عدة أبناء غير متزوجين- حيث أن هذه الأسرة أصبحت تشكل أكثر من 60% من مجموع الأسر الجزائرية"<sup>13</sup> إن هذا التحول يعود إلى أسباب اقتصادية واجتماعية بالأساس، حيث أصبحت صعوبة العيش ومتطلبات الحياة المتزايدة تفرض على الشباب أن يعيش مع زوجته وحدها في منزل بعيدين عن عائلتهما من أجل مواجهة التكاليف والمصاريف والابتعاد عن التدخل في أمورهما الخاصة. وهذا التحول وغيره في بنية الأسرة أدى بدوره إلى انعكاسات سلبية على مجمل وظائف الأسرة ونشاطاتها ومن بينها وظيفة التنشئة الاجتماعية، إذ نتج عن الانتقال من الريف إلى المدينة والحراك المادي والاجتماعي تحول جذري في علاقات الأسرة وأدوارها ووظائفها وبنائها، فعلاقتها أصبحت محدودة ورقابتها على أفرادها أضحى ضعيفة، وأدوارها تغيرت لمجاهاة متطلبات الحياة الصعبة (غياب كلا الوالدين عن المنزل في نفس الوقت من أجل العمل). لقد كانت التنشئة الاجتماعية محصورة في عدد محدود من المؤسسات التربوية والاجتماعية كالأسرة وجماعة الحي والمسجد والجيران والمدرسة، بحيث تتساند تلك المؤسسات وتتآزر وتتكامل فيما بينها لتحقيق تنشئة متوازنة وسلمية وخالية من التناقضات والمضاعفات السلبية للفرد .

لكن مع تطور المجتمعات وبسبب التحولات الاجتماعية التي حملتها العولمة، وبسبب هجرة الأُسَر من البادية إلى المدينة لأسباب اقتصادية واجتماعية.. تعددت وسائط التنشئة الاجتماعية لتشمل إضافة إلى ما هو موجود في الماضي، التلفزيون، والسينما والقنوات الفضائية والانترنت... التي تتعارض فيما بينها لما تقدمه من رسائل وتعمل دون تنسيق لتأني التنشئة الاجتماعية مشوشة وتؤدي إلى الارتباك والاضطراب والازدواجية في شخصية الفرد، هذه التحولات المجتمعية والأسرية انعكست سلبا على التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال اقتحام بعض القيم الدخيلة على المجتمع الجزائري والتي أتت إليه من طرف وسائل الإعلام والمسلسلات المكسيكية والتركية، وأضحى الأُسرة تعاني بسبب الرغبة في التقليد واتباع تلك الأنماط الاجتماعية والسلوكية على مستوى اللباس والقيم ومختلف أشكال الحياة.

كأن المتغيرات السوسيواقتصادية والسوسيوانثروبولوجية، كان لها الدور الحاسم في هذا التحول في بنية الأُسرة الجزائرية حيث انعكس ذلك على تمثلات وقناعات الأفراد إلى الميل نحو الاستقلالية وتكوين بيت مستقل، مما أفرز لنا هذه الأُسرة النووية الصغيرة، وبالتالي هذه التحولات أدت إلى اضطرابات أسرية انعكست سلبا على التنشئة الاجتماعية وتتجسد تلك الاضطرابات أولا في علاقة الوالدين ببعضها البعض ومنها: الخلافات، الزواج غير الموفق، عدم التكافؤ بينهما اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، الانفصال أو الطلاق أو الهجر أو الزواج الثاني، التضارب في الاهتمامات، الغياب الطويل عن البيت وبخاصة غياب الزوجين في العمل، تبعات العمل التي تحملها الأم إلى بينها(تعب تعصب...الخ). هذا الواقع الجديد للحياة الأسرية إضافة إلى تدني مستواها الاقتصادي والثقافي وانحراف معايير الأُسرة الاجتماعية وعدم الاستقرار والتنقل المستمر سعيا وراء لقمة العيش... كلها أسهمت في تقليص دور الأُسرة في التنشئة الاجتماعية وأصبحت تشكل تهديدا لها. وهذا لا يعني أن العلاقات الاجتماعية بين أفراد هذه النواة الناشئة وباقي أفراد العائلة قد تغيرت كليا، فمازالت هذه العلاقات محتفظة ببعض من قيمها الاجتماعية السابقة.

من جهة أخرى يظهر أن تحولا كبيرا قد طرأ على علاقة السلطة داخل الأسرة، فإذا كانت هذه السلطة في الماضي متمركزة (في يد الأب أو الجد أو من له شخصية قوية داخل العائلة) فإنه في الوقت الحاضر أصبحت سلطة الأب في منافسة قوية للمؤسسات أخرى ومن ذلك سلطة وسائل الإعلام والتعليم وتحول القيم الاجتماعية، فاليوم لم يعد هناك هذا الأب المسيطر والمهين والذي يمتلك القدرة على تسيير الأسرة والتحكم فيها بشكل مطلق، ولم يعد يلعب نفس دوره السابق اعتادا على التوجيه والتربية والتنشئة والنصيحة، كما أن حضوره لم يعد مكثفا وواضحا كما كان في السابق، بالنظر إلى غيابه أو انشغالاته أو هجرته، وبالتالي فإن سلطته داخل الأسرة لم تعد ترتبط بذلك الراسل الرمزي، أي الأب باعتباره نموذج الاحترام والوقار والطاعة، يستمد شرعيته من القاعدة الاجتماعية (ينبغي أن يكون مطاعا)، كما يستمد شرعيته من المرجعية الدينية، لكن في الظروف الراهنة لم تعد المرجعية اجتماعية أو دينية فقط، بل أصبحت هناك مرجعية اقتصادية، بمعنى أن من يمتلك نفوذا ماليا داخل الأسرة يمكن أن يصبح ذو سلطة، حتى أن الأب أضحى مجرد ممون للأسرة والمسؤول فقط على حاجياتها ومتطلباتها المالية، و بالتالي بدأ يفقد جزء هام من وظيفته التربوية والاجتماعية<sup>14</sup> ونظرا لخروج المرأة للعمل ومساهمتها في التدبير المالي لميزانية الأسرة- تحولت السلطة إلى سلطات موزعة بين أفراد الأسرة مما أفضى إلى نوع من الاستقلالية، سواء في اختيارات الأبناء وتوجهاتهم الدراسية أو في ارتباطهم بشريك حياتهم وغير ذلك من المظاهر البارزة في التحول في النسق القيمي للأسرة الجزائرية، وارتباطها مع تراجع سلطة الأب، وفي ضوء هذه التحديات التي أصبحت تواجه الأسرة الجزائرية ومن خلالها المجتمع أصبحت العديد من الظواهر متفشية بشكل خطير، ومنها بالخصوص تعاطي المخدرات التي تعد من أهم المشكلات التي تسبب خطرا كبيرا يهدد أمن المجتمع لما يترتب عليها من أضرار بالغة ينعكس أثرها على الفرد والمجتمع، فالأسرة التي يغيب فيها دور البيت وفقدان السلطة الأبوية بفقدان الأبوين أو أحدهما بالموت أو السجن أو المرض أو الطلاق أو حتى في حالة حضورهما وتخليها عن دورها في تربية الطفل، كثيرا ما يؤدي إلى نتائج سيئة تهيء للانحراف والإدمان والتشرد (حالة: أطفال الفقر، أطفال الشوارع، خادمت البيوت، أطفال جانحين، أطفال عاملين...).

هذا النقص الملاحظ في المراقبة والتوجيه ستعوضه مجموعات الرفاق كأحد وسائل التنشئة الاجتماعية حيث أصبحت الأسرة عاجزة عن تحديد طبيعة رفقة أفرادها نظرا لقدرة أبنائها على التحرر من رقابتها، هذا الضعف في قدرة الأسرة على الضبط الاجتماعي يجعل من جماعة الرفاق خاصة (صحبة السوء) خطرا على الطفولة والشباب خصوصا في سن المراهقة وفي غياب مراقبة مستمرة ويقظة. إن التراجع الذي تعرفه اليوم المؤسسة الأسرية والمنافسة التي تحد من دورها التربوي الطبيعي أمام المؤسسة الإعلامية يفتح المجال للعديد من الإشكالات التي تواجه التنشئة الاجتماعية السليمة وتطرح على المجتمع الجزائري الراهن بجدة والتي تفرض من جهة ثانية ضرورة وضعها موضع التفكير والتحقيق.

### الخاتمة:

مما سبق يتبين أن هناك تغيرات وظيفية واضحة في بناء الأدوار والعلاقات الداخلية للأسرة الجزائرية نظرا لتعدد العوامل التي تؤثر في تشكيل هذا البناء، فضلا عن تباين تأثير هذه العوامل وفقا للخصائص الاجتماعية والثقافية للأسرة، ويتفق هذا مع ما سبق الإشارة إليه من أن الأدوار والمكانة داخل الأسرة الجزائرية تتشكل من خلال مجموعة من العناصر من بينها: القيم الناتجة عن ضغط الثقافة وما تحويه من تعريفات للجنس والسن والدين والطبقة ودرجة التعليم، كما تتحدد تلك القيم بطريقة تنشئة كل من الزوجين وإيصال تلك القيمة أو المحتوى الثقافي إليه.

## المراجع والهوامش:

- 1مصطفى بوتفوشة: العائلة الجزائرية التطور والخصائص، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984، ص:223-224.
  - 2نفس المرجع ص:218.
  - 3مريم عبد الله النعيمي: الملكة الأسرية، دار ابن حزم، بيروت، 2005، ص 72.
  - 4السعيد عواشرية: الأسرة الجزائرية إلى أين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2005، ص 119.
  - 5السعيد عواشرية: نفس المرجع، ص128.
  - 6مصطفى بوتفوشة: العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، مرجع سابق، ص229.
  - 7محسن عقون: تغيير العائلة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2002، ص129.
- 8ZAHIA OUADAH: Baise de la fécondité en Algérie: Transition de développement ou transition de crise?, Thèse pour doctorat, démographie économique, Paris, France, 2004,P351.
- 9محسن عقون: تغيير بناء العائلة الجزائرية، مرجع سابق، ص130.
  - 10محمودحسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص67 .
  - 11محمد الجوهري، ظاهرة التحضر بين الادانة والتمجيد، الطبعة الثالثة، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، 1979، ص81.
  - 12المسح الجزائري حول صحة الاسرة، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2004، ص23.
  - 13نفس المرجع، ص24.
  - 14حمد مومن، الأسرة المغربية بين تحديات العولمة وتحولات المجتمع، مجلة علامات، كلية الآداب والعلوم الانسانية – القنيطرة- المغرب، 2012، ص48.

